الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس رسم السياسات العامة وصنع القرار

مقدمة لطلبة الثانية ليسانس تخصص علوم سياسية السداسي الثاني

من اعداد:

الأستاذة بهلول هدى

السنة الجامعية2025 – 2024 :

مقدمة

تُعدّ السياسة العامة من أبرز مجالات الدراسة في حقل العلوم السياسية والإدارية، إذ تمثل الإطار العملي الذي تتحوّل من خلاله الرؤى والأفكار إلى خطط وبرامج تنعكس على واقع الأفراد والمجتمعات. فهي تُجسد فعل الدولة في مواجهة المشكلات العامة وتحديد الأولويات وتوجيه الموارد نحو تحقيق أهداف معينة.

ولا تقتصر السياسة العامة على مرحلة اتخاذ القرار فحسب، بل تشمل سلسلة مترابطة من العمليات تبدأ برصد المشكلات وتحديد الأجندة، مرورًا بصياغة البدائل وتنفيذ السياسات، وصولًا إلى التقييم والتقويم. وتتفاعل في هذه العملية جملة من الفواعل الرسمية (كالسلطات التنفيذية والتشريعية) وغير الرسمية (كالأحزاب ووسائل الإعلام وجماعات المصالح)، ما يعكس الطبيعة المعقدة والمتشابكة لصنع القرار العام.

يهدف هذا العمل إلى تقديم **تلخيص وتحليل منهجي** لموضوع *رسم السياسة العامة وصنع القرار*، مع التركيز على مفاهيمه الأساسية، ومراحله المختلفة، والفواعل المتدخلة فيه، إضافة إلى المداخل النظرية التي تُعين الباحث على فهم ديناميكية السياسات العامة في السياقات المعاصرة.

الإطار النظري والمفاهيمي لرسم السياسة العامة وصنع القرار

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

1- مفهوم السياسة العامة

مفهوم السياسة العامة عرف تطورًا كبيرًا، وانتقل من مجرد ممارسات حكومية تلقائية إلى مجال علمي مستقل يتطلب الدراسة الدقيقة.

- **جيمس أندرسون** عرّف السياسة العامة بأنها "برنامج عمل حكومي لتحقيق أهداف معينة"، مشيرًا إلى ثلاثة عناصر: (المؤسسة الحكومية، الهدف المحدد، خطة العمل).[1]
- **داي توماس** عرف السياسة العامة في مضمونها تشير إلى تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بني المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك".[1]

وسّع المفهوم، معتبراً أن السياسة العامة تتضمن الفعل أو الامتناع عن الفعل، أي أن السكوت الرسمي تجاه قضية معينة يعتبر في ذاته سياسة عامة.

- **دافيد استون** عرف السياسة العامة بأنها" توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بني المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية"[1].[1]
- **يعرفها جبريال ألموند** بأنها "محصلة عملية منتظمة عن تفاعلات (مطالب+ دعم +مخرجات...) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة".[1]

حيث رأى **جبريال ألموند** السياسة العامة كمخرجات للنظام السياسي، وهي استجابة للمدخلات البيئية (مطالب المجتمع وضغوطه)[2].

ربيع الغنيم ومحمود محمد عبد الله ركزا على أن السياسات العامة تتضمن وضع وتطبيق وصياغة القيم والتحديات المجتمعية.[1]

---

[1] عبد الرحيم حاجي، **"السياسة العامة قراءة في المفهوم"**، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، مجلد6العدد1جوان2021:ص69.

[2] المرجع نفسه.

علي الشرقاوي أشار إلى أن السياسات العامة تركز على القرارات الجوهرية وتحتاج لمعلومات دقيقة وتفكير تأملي.[1]

حسن أبشر الطيب تحدث عن الدولة العصرية كدولة تدخلية، تضع سياسات عامة تنظم جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[1]

فهمي خليفة الفهداوي اعتبر السياسة العامة أداة لتوزيع القوة والنفوذ في المجتمع، وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة.[1]

فالسياسة العامة ليست مجرد قرارات حكومية، بل هي عملية تفاعلية معقدة تتأثر بالمؤسسات، بالقيم المجتمعية، وبالبيئة الداخلية والخارجية للدولة. تعددت التعاريف نظرا لتعدد السياقات السياسية والاقتصادية التي نشأت فيها السياسات العامة.

2- خصائص السياسة العامة وتحليلها

من خلال مختلف التعاريف نستنتج خصائص أساسية للسياسة العامة:

جماعية الطابع: نتاج لتفاعل مصالح وأفكار جماعية، وليست عملاً فرديًا.

رسمية: تصدر عن جهات مخولة قانونيًا (برلمان، حكومة...).

تهتم بالمصلحة العامة: تعالج قضايا تهم المجتمع ككل وليس فئات ضيقة فقط.

تتميز بالثبات النسبي: تتمتع بديمومة نسبية رغم خضوعها لبعض التعديلات.

واقعية وقابلة للتنفيذ: تقوم على تحليل واقعي، وفق إمكانيات الدولة.

توازن المصالح: تسعى لتحقيق نوع من التوفيق بين مطالب جماعات المصالح المتنافسة[1].

فكل خاصية من هذه الخصائص تعكس مدى تعقيد رسم السياسات العامة، فهي ليست فقط تلبية لحاجة، بل توازن دقيق بين الموارد، الطموحات، الضغوط الداخلية والخارجية.

3- تطور مفهوم السياسة العامة.

---

[1] رياض بوريش، السياسة العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، العدد05، 2013،ص 137.

شهد مفهوم السياسة العامة تطورًا معرفيًا على خمس مراحل:

المرحلة الأولى (قبل الحرب العالمية الأولى): ساد الطابع الأخلاقي والفلسفي للسياسة، وتركز الاهتمام على مبررات الحكومة أكثر من تحليل أفعالها.

المرحلة الثانية (أزمة 1929): مع الأزمة الاقتصادية العالمية، توسع دور الدولة من مجرد حارسة إلى متدخلة، مما تطلب سياسات عامة واضحة لمعالجة المشكلات.

المرحلة الثالثة (ما بعد الحرب العالمية الثانية): شهدت السياسة العامة تحولاً نحو التحليل السلوكي، مع التركيز على سلوك الفاعلين السياسيين ودراسة مخرجات السياسات.

المرحلة الرابعة (ما بعد التسعينات): ظهور فواعل جديدة مثل المنظمات غير الحكومية، وتراجع دور الدولة التقليدية لصالح شبكات السياسة متعددة الأطراف.

المرحلة الخامسة (العصر الحالي): تزايد الطابع الشبكي لصنع القرار، تطور الدراسات إلى مستوى التحليل المقارن الكمي والنوعي.

تحليل إضافي

تطور السياسة العامة يعكس التحولات الكبرى في طبيعة الدولة نفسها، من دولة متسلطة إلى دولة راعية، ثم إلى دولة تفاعلية مع قوى داخلية وخارجية متعددة.

4- أنواع السياسة العامة

تعددت تصنيفات السياسة العامة حسب زوايا النظر:

a) حسب النشاطات الحكومية:

-سياسة اقتصادية (فلاحية، تجارية، صناعية).

-سياسة اجتماعية (صحية، سكنية، تشغيل).

-سياسة ثقافية (سينما، مسرح...).

b) حسب طبيعة الأفعال الحكومية:

-سياسات استخراجيّة (مثل الضرائب).

-سياسات توزيعية (توزيع المنافع والخدمات).

-سياسات تنظيمية (وضع قواعد وضوابط).

-سياسات رمزية (تعزيز المشاعر الوطنية والشرعية).

إن تصنيف السياسات العامة ضروري لفهم طبيعة تدخل الدولة ومجالاته المختلفة. يبرز كيف أن لكل سياسة هدفاً محددًا، وطبيعة فاعلين ومخرجات خاصة بها.

المبحث الثاني: ماهية صنع القرار

1- مفهوم القرار وصنع القرار:

-القرار هو عملية اختيار بين بدائل متاحة لحل مشكلة معينة.

-صنع القرار عملية أشمل تبدأ بتحديد المشكلة، تحليل البدائل، الاختيار، ثم التنفيذ والمتابعة.[1]

فصنع القرار يمر بمراحل متتابعة: تشخيص دقيق للمشكلة، تحليل دقيق للبدائل، اختيار مبني على معايير واقعية، ثم تنفيذ فعال. كل خطأ في أي مرحلة ينعكس على جودة القرار النهائي.

2- الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار

-صنع القرار: يشمل كل العمليات السابقة للتنفيذ (التفكير، التحليل، التخطيط).

-اتخاذ القرار: هو اللحظة الحاسمة التي يتم فيها اختيار البديل.

بمعنى آخر يعد اتخاذ القرار مرحلة جزئية داخل عملية صنع القرار، وهو نتاج لسلسلة من العمليات التحليلية المعقدة.

3- أنواع القرارات

a) حسب درجة المعلومات:

---

[1] الأخضر عزي ، حسان بوبعاية، **" صنع القرار في ضوء علم الاجتماع التنظيمي"**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 01،العدد03 ص71.

في ظل التأكد، المخاطرة، عدم التأكد.

b) حسب درجة التكرار:

-مبرمجة (روتينية).

-غير مبرمجة (تحتاج لصنع جديد).

c) حسب درجة الشمول:

سياسية، استراتيجية، تكتيكية، فنية.

d) حسب المدى الزمني:

قصيرة الأجل، طويلة الأجل.

إن تصنيف القرارات يساعد على تحديد نوعية الإجراءات والموارد المطلوبة لاتخاذ القرار الصحيح في كل حالة. مثلا، القرارات الاستراتيجية تحتاج تحضير معلوماتي وزمني أكبر من القرارات الفنية.

الفصل الثاني: فواعل رسم السياسة العامة وصنع القرار.

رسم السياسات العامة وصنع القرار لا يقتصر على مؤسسة واحدة بل هو نتاج تفاعل فواعل متعددة رسمية وغير رسمية، خاصةً في الأنظمة الديمقراطية التي تسمح بمشاركة أوسع.

المبحث الأول: الفواعل الرسمية في رسم السياسة العامة وصنع القرار

1- السلطة التشريعية وتحليل دورها[1]

السلطة التشريعية لها علاقة جوهرية بالسياسة العامة، فهي:

a) -وظيفة تمثيلية: تعبر عن إرادة الشعب بمختلف فئاته الاجتماعية والاقتصادية.

البرلمانات أنشئت لتمثيل مصالح المواطنين ونقل مشكلاتهم.

---

[1]قروف موسى، جرادي ياسين،**"فواعل صنع السياسة العامة فيكل من الجزائر والمغرب"، مجلة الفكر، المجلد 07، العدد02، ص110.**

b) –وظيفة تشريعية: تقوم بوضع وسن القوانين التي تشكل أساس السياسات العامة. من خلال النقاش والجدل بين النواب، يتم اقتراح سياسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح متعددة.

c) وظيفة رقابية: تراقب أداء الحكومة لضمان تنفيذ السياسات وفقًا للأهداف المرسومة، من خلال آليات كالاستجوابات واللجان البرلمانية ومراجعة القوانين.

فالسلطة التشريعية تمارس دورًا مركزيًا في صياغة السياسات وضمان شرعيتها الديمقراطية، ولكن مدى تأثيرها يعتمد على طبيعة النظام السياسي (برلماني أو رئاسي...).

2- السلطة التنفيذية وتحليل دورها

لا يمكن إغفال الدور الكبير للسلطة التنفيذية، التي تتدخل عبر:

–**المسؤولون السياسيون التنفيذيون (مثل الوزراء):** يمتلكون نفوذًا في رسم السياسة من خلال خبرتهم ومواقعهم العليا.

–يساهمون عبر اقتراح القوانين والبرامج وتنفيذ السياسات الحكومية.

البيروقراطيون (الجهاز الإداري): يمتلكون المعلومات المتخصصة والدقيقة.

لا يقتصر دورهم على التنفيذ فقط، بل يمتد إلى التأثير على صياغة السياسات.

التكنوقراطيون: خبراء يستخدمون المعلومات التقنية الدقيقة لاتخاذ قرارات مدروسة.

يساعدون في تحليل المشكلات وإيجاد حلول عملية.

من خلال ما تقدم نجد أن أهمية الجهاز التنفيذي تزداد مع تعقد القضايا المجتمعية، ما يجعل السياسيين يعتمدون أكثر فأكثر على خبرة البيروقراطيين والتكنوقراطيين.

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة وصنع القرار

الفواعل غير الرسمية تلعب دورًا مكملًا وفاعلًا، رغم أنها لا تملك صلاحيات قانونية مباشرة، وتشمل:

1- الأحزاب السياسية وتحليل دورها.

-توفر قنوات للتعبير السياسي والمشاركة الشعبية.

-تقوم بربط المصالح المجتمعية وتحويلها إلى مطالب سياسية.

-تساهم في تشكيل الأجندة السياسية من خلال طرح البدائل والمواقف.

فالأحزاب تعد همزة وصل بين المجتمع والدولة، وهي تلعب دورًا حاسمًا في الشرعية السياسية وفي تحريك الرأي العام لصالح قضايا معينة.

2- دور **جماعات المصالح :**

-تحاول التأثير على السلطة التشريعية عبر تقديم المعلومات والضغط على النواب.

-تتواصل مع السلطة التنفيذية عبر الضغط للتأثير في صياغة القوانين والقرارات التنفيذية.

-قد تؤثر حتى على السلطة القضائية بدعم أطراف معينة في النزاعات القانونية.

تحليل إضافي

رغم أن جماعات المصالح قد تُتهم بالدفاع عن مصالح ضيقة، إلا أن وجودها يعبر عن التعددية السياسية ويضمن تمثيل مختلف الأصوات في صنع القرار.

3- دور وسائل الإعلام:

-تساهم في تشكيل الرأي العام.

-تمارس ضغطاً على صناع القرار من خلال كشف القضايا وإثارتها.

-تسهل نقل المعلومات من الحكومة إلى الجمهور والعكس.

فوسائل الإعلام أصبحت "سلطة رابعة"، فهي لا تكتفي بنقل الأخبار، بل تصنع الأجندة السياسية عبر تحديد القضايا الجديرة بالاهتمام العام.

4- دور القوى الدولية:

-العولمة جعلت من الصعب على الدول رسم سياساتها بمعزل عن التأثيرات الخارجية.

-المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية أصبحت تؤثر بشكل كبير في سياسات الدول، خاصة الدول النامية.

إن تأثير القوى الدولية قد يكون مباشرًا (مثل فرض شروط عبر المنظمات الدولية)، أو غير مباشر (مثل الضغوط الاقتصادية والإعلامية)، مما يجعل السياسات العامة اليوم جزءًا من شبكة تفاعلات عالمية معقدة.

الفصل الثالث : مراحل ومداخل دراسة السياسة العامة وصنع القرار

يُعتبر فهم مراحل رسم السياسات العامة ومداخل دراستها أمرًا أساسيًا لتحليل آلية اشتغال النظام السياسي وكيفية استجابته لمطالب المجتمع.

تعددت رؤى المفكرين حول هذه المراحل والمداخل، مما أثرى المجال وأتاح مقاربات متعددة.

المبحث الأول: مراحل رسم السياسة العامة وصنع القرار

حدد عدد من المفكرين (مثل هارولد لاسويل وتوماس داي) مجموعة من المراحل الوظيفية لصنع السياسة العامة، وهذه المراحل تشكل سلسلة مستمرة تبدأ من رصد المشكلات وتنتهي بالتقويم والتعديل.

المراحل الأساسية هي:

1- تحديد المشكلات ووضع الأجندة السياسية وتحليلها

تعريف المشكلة: هي حاجة أو أزمة محددة بآثار مباشرة وغير مباشرة تتطلب حلاً من النظام السياسي.

-الأسلوب العلمي يتطلب تحليل الأسباب الجذرية للمشكلة وليس الاكتفاء بالأعراض السطحية.

-ضرورة جمع بيانات ومعلومات وافية لفهم أبعاد المشكلة بشكل دقيق.

إن تشخيص المشكلات بشكل خاطئ يؤدي إلى سياسات غير فعالة. كما أن ترتيب المشكلات في الأجندة السياسية يخضع للضغوط الاجتماعية والاهتمام الإعلامي والمصالح السياسية.

2- صياغة مقترحات السياسات وتحليلها

بعد تشخيص المشكلات، يتم بلورة حلول ممكنة عبر جمع المعلومات وابتكار بدائل.

-ضرورة تحديد النواتج المحتملة لكل بديل وتحليل إيجابيات وسلبياته.

-يجب أن تكون البدائل قابلة للتنفيذ عمليًا وواقعية.

فهذه المرحلة تتطلب ابتكارًا وإبداعًا، لأن الخيارات المطروحة يجب أن تستند إلى معطيات حقيقية وتراعي الإمكانيات المتاحة، لا أن تكون مجرد آمال أو وعود.

3- تشريع السياسة العامة وتحليلها

في هذه المرحلة يتم تبني الحلول المقترحة عبر إصدار قوانين أو قرارات رسمية.

التشريع يتطلب دعمًا سياسيا قويًا داخل البرلمان، ويتم أحيانًا تعديله أو المساومة حوله.

فالتشريع ليس عملية فنية فقط، بل سياسية بامتياز، إذ يخضع لتوازنات القوى داخل النظام السياسي وللضغوط الاجتماعية والإعلامية.

4- تنفيذ السياسة العامة وتحليلها

تتكفل الإدارة العامة (الجهاز التنفيذي) بترجمة القوانين إلى إجراءات عملية.

تشمل هذه المرحلة توزيع الموارد، تعيين المسؤولين، ومراقبة مدى الالتزام بالتنفيذ.

إن نجاح التنفيذ يتوقف على كفاءة الإدارة العامة ومدى وضوح الأهداف والسياسات، وأحيانًا قد تعرقل البيروقراطية أو ضعف التنسيق نجاح التنفيذ.

5- تقييم السياسة العامة وتحليلها

تقييم السياسات يهدف إلى قياس مدى تحقيق الأهداف المرسومة، وكشف الثغرات والأخطاء.

يتم التقييم عبر قياس النتائج، تحليل ردود الفعل المجتمعية، والاقتراح بالتعديلات اللازمة.

إن تنفيذ سياسة عامة مثالية على أرض الواقع يظل احتمالًا ضعيفًا ما لم تُواكب عملية صنع السياسات بعملية تقييم دقيقة لأهدافها ومخرجاتها. فالتقييم لا يُعد مجرد إجراء إضافي، بل هو ضرورة لإثبات جدوى السياسات وتقليص الفجوة بين ما هو مُخطط وما هو مُنجز فعليًا.

ويُقصد بتقييم السياسة العامة تلك العملية التي تشمل جميع الإجراءات المعنية بتقدير آثار السياسات الحكومية. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن عملية التقييم لا تقتصر على النتائج أو الآثار فقط، بل تشمل كافة مراحل صنع السياسة العامة، بما في ذلك تقدير العوائد والفوائد المترتبة عنها.

تتم عملية التقييم من خلال فحص القضايا والمشكلات العامة التي جرى التعامل معها أثناء صياغة السياسة، وكذلك من خلال متابعة تنفيذها وتحليل مدى تحقيقها للمخرجات المرجوّة.

إن التقييم هو عملية علمية تطبيقية متخصصة، تهدف إلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة، والوقوف على نتائجها وما تحققه من فوائد أو أضرار.

يرتكز تقييم عمليات صنع القرار على مستويين اثنين: إجرائي وموضوعي، ويمكن توضيحهما كما يلي[1]:

---

[1]حاجي عبد الحليم، **"السياسة العامة قراءة في المفهوم"، مرجع سابق، ص 90.**

1. **الجانب الإجرائي :**يُركز هذا الجانب على المعايير المستخدمة في تقييم السياسة العامة، من خلال تحليل مدى تطبيق مجموعة من المعايير التقييمية مثل الفعالية، الكفاءة، الملاءمة، والعدالة. ويتم ذلك عبر دراسة الأبعاد التي تبرز مدى الالتزام بالإجراءات والمراحل المتعارف عليها في عملية صنع السياسات العامة.

إن التقييم الجيد يمكن أن يقود إلى تحسينات جوهرية في السياسات المستقبلية، بينما إغفاله يؤدي إلى تكرار الأخطاء وتضييع الموارد.

- هل تتوافق القرارات المتخذة مع المعايير التقييمية المعتمدة؟
- هل تم اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية تشاركية؟
- هل قام صانع القرار بدراسة جميع البدائل الممكنة وقام بتقدير كلٍ منها؟
- هل تم تحديد أهداف السياسة العامة بشكل واضح؟
- هل صيغت الأهداف بدقة كافية لتكون قابلة للقياس؟
- هل صُمّمت السياسة العامة لتحقيق الأهداف على المدى القصير أم الطويل؟

هذه الأسئلة تساعد على فحص العملية الإجرائية بشكل موضوعي وتكشف مدى التزام صانع القرار بمنهجية عقلانية واضحة[1].

.2الناحية الموضوعية:

أما التقييم الموضوعي للسياسة العامة، فهو يعتمد على مقاييس كمية ونوعية لقياس أداء صانع السياسة ومنفذها، ويُجيب عن السؤال الجوهري :*إلى أي مدى اقترب البرنامج من تحقيق أهداف السياسة العامة؟*.

يتم تقييم النتائج في ضوء المعايير التي وُضعت مسبقًا، وتُطرح تساؤلات حول:

- مدى تحقق أهداف صانعي القرار.

---

[1]حاجي عبد الحليم، **"السياسة العامة قراءة في المفهوم"، مرجع سابق، ص91.**

- مدى تعزيز القرار لمبدأ العدالة.
- الاعتبارات الأخلاقية والاقتصادية التي صاحبت تنفيذ السياسة.
- فاعلية السياسة في تلبية الاحتياجات العامة.

وقد اقترح **إدوارد سومشان** خمسة معايير لتقييم نجاح أو فشل البرامج، وهي:

الجهد، الإنجاز، الكفاية، الكفاءة، والعملية.

كما أضاف **سبارو** معايير مماثلة، ركز فيها على:

الفعالية، الكفاءة، المسؤولية، والملاءمة.

إن اختيار معايير التقييم المناسبة يعتمد بدرجة كبيرة على فهم القيم التي يتبناها صانع القرار، وعلى وضوح الأهداف المحددة عند وضع السياسة العامة. فالمعايير الجيدة هي التي تُشتق من أهداف السياسة نفسها، مما يُقلل من الجدل ويُعزز من موضوعية عملية التقييم.

يتجسد تقييم برامج السياسة العامة في مجموعة من **المعايير الإدارية المتكاملة**، التي تضمن فهماً شاملاً وكاملاً لعملية التقييم. وتتمثل هذه المعايير في ثلاثة مفاهيم رئيسية تُكوّن فيما بينها علاقة هرمية مترابطة، حيث تُعد **الفعالية** قمة هذا الهرم باعتبارها المفهوم الأكثر تحديدًا، بينما يشكل **الاقتصاد** قاعدته الواسعة، وتأتي **الكفاءة** في المنتصف كحلقة وصل بين الاثنين.

وفيما يلي توضيح لكل مفهوم[1]:

- **الكفاءة :(Efficiency)** وتعني إنجاز المهام بطريقة صحيحة، أي تحقيق النتائج المرجوة باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، مع مراعاة الجودة والسرعة في الأداء.
- **الفعالية :(Effectiveness)** وتعني القيام بالعمل المطلوب بالشكل الذي يحقق الأهداف المحددة مسبقًا، أي مدى نجاح السياسة في الوصول إلى نتائجها المرجوة.

---

[1]حاجي عبد الحليم، **"السياسة العامة قراءة في المفهوم"، مرجع سابق، ص92.**

- **الجدوى الاقتصادية :(Economy)** وتعني أن تفوق العوائد أو المنافع الناتجة عن تنفيذ السياسة العامة حجم التكاليف التي استُهلكت، بما يحقق التوازن المالي والاقتصادي في الأداء.

هذه المفاهيم الثلاثة تشكل مجتمعة إطارًا متكاملاً لقياس جودة السياسات العامة، وتوفر أدوات موضوعية لتحليل الأداء الحكومي في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.

المبحث الثاني: مداخل دراسة السياسة العامة وصنع القرار

بسبب تعقيد السياسات العامة وتعدد العوامل المؤثرة فيها، ظهرت مداخل متنوعة لدراستها، أهمها:[1]

1- المدخل المؤسسي وتحليله

يركز على دور المؤسسات الرسمية (برلمان، حكومة، قضاء) في صنع السياسات.

يهتم بالهياكل والقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات.

رغم أهمية هذا المدخل إلا أنه يُتهم بالاهتمام بالشكل دون التعمق في الديناميات الواقعية لصنع القرار.

2- المدخل السلوكي وتحليله

يركز هذا المدخل على سلوك الأفراد والجماعات المؤثرة في السياسة العامة.

يدرس كيفية اتخاذ القرارات بناءً على القيم، الإدراك، المصالح.

إن هذا المدخل أضاف بُعدًا واقعيا للدراسات، لكنه قد يهمل تأثير المؤسسات والهياكل الرسمية.

3- مدخل النظم وتحليله

---

[1] محمد العجاتي،وآخرون **"السياسات العامة صنع القرار وتحليلها والتأثير فيها"، منتدى البدائل للدراسات،2020، ص ص 29-35.**

ينظر للسياسة العامة كمخرجات لعملية تفاعل بين مدخلات (مطالب، دعم) وبيئة النظام السياسي.

يؤكد على العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي.

يعد هذا المدخل شامل ومتكامل، لكنه أحيانًا يبسط أكثر مما ينبغي التعقيدات الواقعية لعملية صنع القرار.

4- مدخل النخبة وتحليله

-يفترض أن مجموعة صغيرة من النخبة (اقتصادية، سياسية) تتحكم فعليًا في صنع القرارات الكبرى.

يعتمد على التركيز على تأثير أصحاب النفوذ.

يكشف هذا المدخل عن اللاعدالة في توزيع القوة السياسية، لكنه قد يبالغ أحيانًا في تصوير ضعف تأثير عامة الشعب.

5- مدخل الجماعات وتحليله

يرى أن السياسات العامة هي نتيجة لصراع وتفاوض بين جماعات المصالح المختلفة.

يبرز دور التعددية في النظام السياسي.

يوضح هذا المدخل مدى تأثير القوى الاجتماعية المنظمة، لكنه قد يهمل تأثير القوى غير المنظمة أو المهمشة.

6- مدخل الرأي العام وتحليله

يؤكد على دور الرأي العام في توجيه السياسات العامة.

يعترف بتأثير الإعلام والدعاية في تشكيل الرأي العام.

يعزز هذا المدخل أهمية الديمقراطية، لكنه يطرح تحديات تتعلق بتلاعب وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام نحو أجندات معينة.

7- المدخل العقلاني وتحليله

يقوم على فكرة أن السياسات يجب أن تُبنى على أساس التحليل العقلاني للبدائل وتقييم تكاليف وفوائد كل خيار.

يسعى لتحقيق أقصى درجة من الكفاءة والفعالية.

يعد هذا المدخل مثالي، لكنه يصعب تطبيقه عمليًا بسبب نقص المعلومات والموارد وتعقيد البيئة السياسية.

الخاتمة

إنّ دراسة مقياس رسم السياسة العامة وصنع القرار تُمثل حجر الزاوية لفهم ديناميكيات العمل السياسي والإداري داخل الدولة الحديثة، فهي تتيح لنا الوقوف على كيفية نشأة السياسات، والمراحل التي تمر بها، والجهات المتدخلة في صياغتها، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. كما تبرز أهمية التحليل العلمي والمنهجي لكل مرحلة من مراحل صنع القرار، انطلاقًا من تشخيص المشكلات وصولًا إلى التقييم والتقويم.

لقد تبيّن من خلال هذا التلخيص أن السياسات العامة ليست مجرد قرارات إدارية معزولة، بل هي ناتج تفاعلي معقّد بين الفواعل والبيئة والمصالح، وهي التي تُترجم توجهات

الدولة إلى ممارسات ملموسة. أما صنع القرار، فهو جوهر الفعل السياسي ومقياس كفاءة النظم السياسية في الاستجابة لمطالب المجتمع.

ختامًا، فإن الإلمام بنظريات السياسة العامة ومداخلها ومراحلها يُعد أمرًا ضروريًا لكل باحث أو مهتم بالشأن العام، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الدول الحديثة، والتي تفرض اتخاذ قرارات أكثر عقلانية، وشفافية، وفعالية.

قائمة المراجع:

1. الأخضر عزي ، حسان بوبعاية، " **صنع القرار في ضوء علم الاجتماع التنظيمي**"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 01،العدد03 ،2013.
2. رياض بوريش، السياسة العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، العدد05، 2013.
3. عبد الرحيم حاجي، "**السياسة العامة قراءة في المفهوم**"، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، مجلد6العدد1جوان2021.

4. قروف موسى، جرادي ياسين،"**فواعل صنع السياسة العامة فيكل من الجزائر والمغرب**"، **مجلة الفكر، المجلد 07، العدد02، 2021** .

5. محمد العجاتي، وآخرون "**السياسات العامة صنع القرار وتحليلها والتأثير فيها**"، **منتدى البدائل للدراسات،2020**.